الأنباء
السبت 24 سبتمبر 2011

# مصمم الأزياء زهير مراد يوقع اتفاقا لتصميم ألوان ڤيلات «سڤن انفست» في لبنان

عمر هلال وزهير مراد أثناء توقيع العقد

جرى توقيع اتفاق التعاون بين شركة «سفن انفست» العقارية ومصمم الازياء العالمي زهير مراد في فندق «فورسيزن» ببيروت خلال مؤتمر صحافي حاشد حضره النائب سامي الخطيب وعقيلته السيدة نسيمة والاعلامي المعروف نيشان وعدد وافر من رجال الاعمال وعارضات ازياء لبنانيات.
واستعرض مدير عام «سفن انڤست» عمر هلال مسيرة شركته وعرف مشروعه الذي سينشأ في منطقة عين سعادة في لبنان التي تبعد مسافة 7 كلم الى الشرق من بيروت، ويضم ثلاثين ڤيلا ضمن مساحة 36500 متر مربع، مشيدا بالتعاون مع المصمم زهير مراد قائلا: ان الهدف من ذلك هو الاستفادة من خبرته في مجال تنسيق ألوان المباني سواء ناحية الشكل الخارجي او المضمون.
مراد، بدوره أشاد بالاتفاق بالمشروع الذي تمت تسميته بـ «سفن انڤست وان»، وشرحت مهندسة المشروع رنا سمارة جبيلي، وبينت ان تشابه الڤيلات يشمل وسائل الراحة وابرزها المساحات المفتوحة.

●● بيروت ـ منصور شعبان

تصافح عقب توقيع العقد

# «جلوبل»: «الاتصالات الخليجية» تتأثر سلباً بشائعات «زين السعودية»

ذكر التقرير الأسبوعي لبيت الاستثمار العالمي (جلوبل) ان الشائعات عصفت بمصير صفقة زين السعودية خلال تداولات الأسبوع الماضي، لينعكس ذلك على أداء قطاع شركات الاتصالات الخليجية بشكل عام وسهم شركة الاتصالات المتنقلة (زين الكويت) بصفة خاصة، وقد أنهى قطاع الاتصالات الخليجي تداولات الأسبوع الحالي مسجلا تراجعا في قيمته السوقية بقيمة 235,4 مليون دولار، لتبلغ القيمة السوقية للقطاع مع نهاية تداولات الأسبوع الماضي 89,99 مليار دولار.
من جانب آخر، قال التقرير ان أنشطة التداول شهدت تراجعا، حيث انخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 18,48٪ ليبلغ إجمالي الكمية المتداولة إلى 188,62 مليون سهم. بينما انخفضت القيمة المتداولة لقطاع الاتصالات بنسبة 39,35٪ عن القيمة المتداولة خلال الأسبوع السابق لتبلغ 149,36 مليون دولار. وقد استحوذت الكمية المتداولة لقطاع الاتصالات على نسبة 7,75٪ من إجمالي الكمية المتداولة في الأسواق الخليجية، بينما استحوذت القيمة المتداولة للقطاع على ما نسبته 2,42٪ من إجمالي القيمة المتداولة في الأسواق الخليجية.

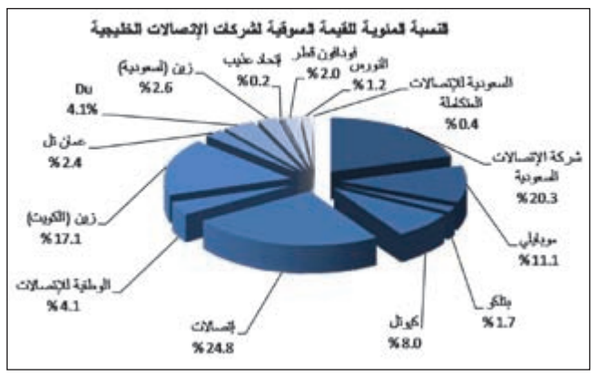


واشار التقرير الى ان سهم مؤسسة الإمارات للاتصالات تصدر قائمة الأسهم من حيث الكمية المتداولة، حيث بلغت 109,49 ملايين سهم، وقد حافظت «مجموعة اتصالات الإماراتية» التي تعمل في 18 دولة بالشرق الأوسط وأسيا وافريقيا على اعلى التصنيفات الائتمانية في قطاع الاتصالات من قبل ثلاث وكالات تصنيفية دولية بعد مراجعة لعمليات المؤسسة المالية والإدارية والتشغيلية. ويعكس تصنيف اتصالات القوي أيضا علاقتها المتينة بالحكومة الاتحادية التي تمتلك 60٪ من رأسمال الشركة.
وقد أنهى سهم مؤسسة الإمارات للاتصالات تداولات الأسبوع مرتفعا بنسبة 0,49٪ ليغلق عند 10,35 دراهم اماراتية، في حين تصدر سهم الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة قائمة الأسهم من حيث القيمة المتداولة حيث بلغت 112,16 مليون دولار.
من جانب آخر، تصدر سهم شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) قائمة الأسهم من حيث الصعود هذا الأسبوع، بارتفاعه بنسبة 1,52 ٪ ليغلق عند 0,400 دينار بحريني، بينما كان سهم شركة الاتصالات المتنقلة (زين الكويت) أكبر الخاسرين بتراجعه بنسبة 3,92٪.

## في الأسبوع السادس من حملة "الوطني أون لاين"

# «الوطني»: محمد علي يفوز بـ 1000 دينار

فاز عميل بنك الكويت الوطني محمد علي يوسف علي بـ 1000 دينار في الأسبوع السادس من حملة الوطني لمكافأة عملائه الذين يستخدمون خدمة «وطني أون لاين» الإلكترونية لإنجاز معاملاتهم المصرفية عبر شبكة الإنترنت بفرص للفوز بمبلغ 1000 دينار أسبوعيا. وسوف تستمر هذه الحملة غير المسبوقة لغاية 2 أكتوبر المقبل.
وأشاد الفائز بموقع الوطني أون لاين من حيث سهولة إنجاز المعاملات المصرفية، بالإضافة إلى توفر العديد من الخدمات التي توفر على العميل عناء الذهاب إلى الفرع، وأكد «أنني سعيد جدا بالحصول على هذه الجائزة، وأشكر البنك الوطني على تقديمه هذه العروض المميزة».
ويمكن لعملاء البنك الوطني الاشتراك في خدمة «وطني أون لاين» عبر شبكة الانترنت من خلال com.nbk.www أو زيارة أي من فروع البنك الوطني، والاستفادة من هذه الحملة التي تمنحهم فرصة يوميا عند استخدام «الوطني أون لاين» لإنجاز معاملاتهم المصرفية مثل تحويل من حساب إلى آخر أو تسديد دفعات البطاقات الائتمانية أو سداد الفواتير أو التحويل المحلي والدولي لدخول السحب والفوز بـ 1000 دينار أسبوعيا، وذلك لكي يتم إدراجهم تلقائيا في السحوبات الأسبوعية.

طلال التركي يسلم الجائزة للفائز محمد علي

# الشطي: «مزيج برنت» لن يقل عن 100 دولار حتى نهاية الجاري

محمد الشطي

كونا: توقع خبير نفطي كويتي ألا يقل سعر النفط الخام (مزيج برنت) عن 100 دولار للبرميل حتى نهاية الشهر الجاري على الرغم من مخاوف متجددة من حدوث ازمة اقتصادية عالمية جديدة.
وقال الخبير النفطي محمد الشطي لـ «كونا» امس ان هبوط اسعار النفط في الاسواق العالمية يعود للضعف الذي تشهده اسواق المال في الوقت الحالي نتيجة الاوضاع الاقتصادية المتردية.
واوضح ان التحذيرات التي اطلقها البنك الفيدرالي الأميركي اخيرا من مخاطر الانزلاق في ازمة مالية عالمية جديدة كان لها بالغ الاثر في انخفاض الاسعار، مضيفا ان المكاسب التي حققها الدولار على حساب العملات الاخرى ساهمت في هذا الانخفاض في سعر النفط الخام. وذكر ان من عوامل الانخفاض الاخرى التقارير التي نشرت بشأن النشاط الصناعي في الصين والتي لفتت الى ضعف هذا النشاط للشهر الثالث على التوالي في اشارة الى الحجم الكبير والمتنامي للنشاط الصناعي الصيني.

## النفط الكويتي يهبط أكثر من 3 دولارات

كونا: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 3,19 دولارات ليصل الى 103,07 دولارات في تداولات الخميس مقارنة بتداولات الثلاثاء الماضي عندما سجل سعر 106,26 دولارات للبرميل وفقا لما اعلنته مؤسسة البترول الكويتية امس. ويرجع انخفاض اسعار النفط الخام ليوم اول من امس بسبب تحذيرات اطلقها البنك الفيدرالي الاميركي من عواقب التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي اضافة الى المكاسب التي يحققها الدولار على حساب العملات الاخرى.

واشار الشطي الى تباطؤ قطاع الخدمات في اوروبا، موضحا ان منطقة اليورو تشهد حالة من المخاوف بسبب ازمة الديون السيادية التي تتفاقم يوما بعد يوم وبخاصة بعد قرار وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني تخفيض التصنيف الائتماني لايطاليا الامر الذي أثار الشكوك في الأسواق حول احتمال انتشار العدوى للدول الأوروبية الأخرى وخاصة الدول المتعثرة.
وافاد بأنه رغم انخفاض المخزون الأميركي من النفط الخام ورغم حالة عدم الاستقرار التي تشهدها عدة دول في الشرق الاوسط فإن هذه العوامل لم يكن لها تأثير واضح ولم تساهم في ارتفاع وتعزيز اسعار النفط.

## في تقرير أعدته "بيتك" للأبحاث المحدودة حول "المستثمر الإسلامي لعام 2011":

# تريليون دولار قيمة الأصول الإسلامية و20٪ معدل النمو السنوي

ذكر تقرير أعدته شركة «بيتك» للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، أن قطاع الخدمات المالية الإسلامية تمكن حتى الآن من التغلب على التحديات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية، مدللا على ذلك بالانجازات العديدة التي حققها القطاع خلال السنوات الأخيرة لاسيما 2010 والنصف الأول من 2011، حيث زادت قيمة الأصول الإسلامية لتصل الى نحو تريليون دولار بنهاية 2010 مرتفعة من 150 مليار دولار في منتصف تسعينيات القرن الماضي وبنسبة نمو سنوي بلغت نحو 20٪.
وأشار التقرير الذي ينشر تحت عنوان «المستثمر الاسلامي لعام 2011»، الى أن المحرك الرئيسي في نمو وتطور صناعة التمويل الإسلامي، يتمثل في الطلب المتزايد وتفضيل المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الأسواق الإسلامية وغيرها لاسيما بعد نجاح صناعة المال الإسلامية في التغلب على تداعيات الأزمة وتقديمها حلولا تناسب مختلف الظروف، بالإضافة الى زيادة المعرفة والوعي بهذه الصناعة.
وبين التقرير أن الخدمات والمنتجات الاستثمارية الإسلامية حققت نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة، لافتا هنا الى نمو صناعة الصناديق الاستثمارية الإسلامية التي وصلت أصولها تحت الإدارة الى نحو 74,5 مليار دولار بنهاية 2009، وزادت هذه الأصول بنحو 36 مليار دولار خلال النصف الأول من العام الحالي، في حين شهدت سوق الصكوك نموا لتصل قيمتها الى نحو 161,5 مليار دولار.
وقال التقرير: ان الاهتمام الحقيقي بالخدمات والمنتجات الإسلامية بين المسلمين وغيرهم، في جميع أنحاء العالم وقوة الرغبة لدى المستهلك وقطاع الأعمال.

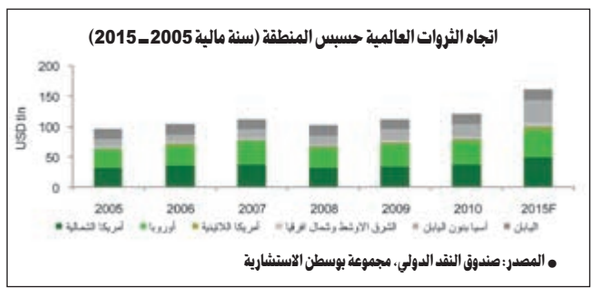

● المصدر: صندوق النقد الدولي، مجموعة بوسطن الاستشارية

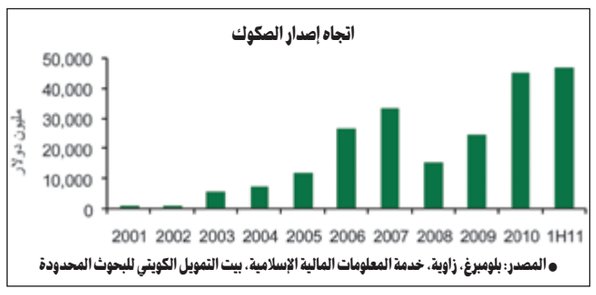

● المصدر: بلومبرغ، زاوية، خدمة المعلومات المالية الإسلامية، بيت التمويل الكويتي للبحوث المحدودة

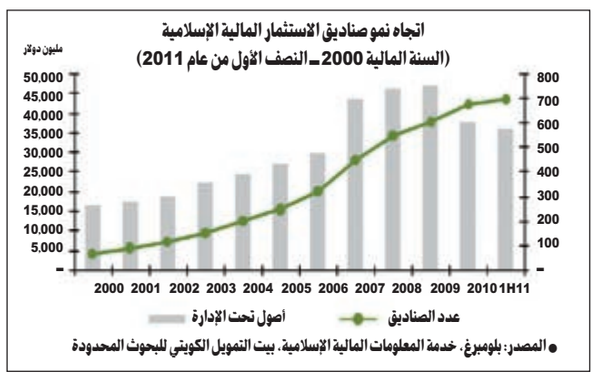

● المصدر: بلومبرغ، خدمة المعلومات المالية الإسلامية، بيت التمويل الكويتي للبحوث المحدودة

ولفت التقرير الى أن صناعة ادارة الثروات الإسلامية، التي تعد الأسرع في المنطقة، جذبت اهتماما كبيرا إليها من خارج دول المنطقة تحديدا خلال العام الماضي، في الوقت الذي تمتلك فيه إمكانات مستقبلية هائلة للنمو.
وهنا تفاصيل التقرير:
زادت قيمة الأصول الإسلامية بنسبة سنوية تتراوح بين 15٪ و20٪ سنويا من 150 مليار دولار في منتصف التسعينيات لتصل إلى ما يقدر بتريليون دولار في عام 2010. ويتمثل المحرك الرئيسي وراء تطور ونمو صناعة التمويل الإسلامي في الطلب المتزايد وتفضيل المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، اعتمادا على زيادة الثروة والسيولة الفائضة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط على مر السنوات. ومن المعروف أنه منذ توطين شركات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي منذ سبعينيات القرن الماضي وارتفاع أسعار النفط، ازداد الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، فضلا عن الثروات الفردية التي نمت أيضا بشكل ملحوظ.
وفي الواقع، تعد صناعة إدارة الثروات الإسلامية واحدة من أسرع القطاعات نموا في الشرق الأوسط، حيث اجتذبت تلك الصناعة اهتماما كبيرا من خارج المنطقة خلال عام 2010. ومن المشاهد وجود إمكانات هائلة في نمو صناعة إدارة الثروات الإسلامية، التي تستند بشكل رئيسي الى الأفراد ذوي الثروات الكبيرة، فضلا عن التحسن في ثقة المستثمرين في الوقت الذي يتعافى فيه الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية.
يذكر أن الثروة العالمية نمت بنسبة سنوية 8٪ لتصل إلى ما قيمته 121,8 تريليون دولار في عام 2010، ويتوقع أن تنمو تلك الثروة بما يقارب من 6٪ سنويا خلال السنوات القليلة القادمة لتصل إلى ما قيمته 161,9 تريليون دولار في عام 2015، حيث تعتمد عوامل النمو تلك على الأسواق الناشئة في آسيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية.
هذا وتعمل البنوك الإسلامية، وشركات التكافل، ومصارف الاستثمار الإسلامية، بالإضافة إلى شركات الأسهم الخاصة الإسلامية كوسيط لنقل الأموال الفائضة إلى نظام السوق المالية. وبمرور السنوات، بدأت المؤسسات المالية الإسلامية بالاستفادة من فرص النمو الجديدة في مناطق أخرى ومن خلال الروابط والعلاقات مع دول أخرى. وعلاوة على ذلك، نمت فئة المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، نتيجة للسجال المستمر بين اللاعبين الأساسيين وصانعي القرار في تلك الصناعة، فضلا عن زيادة المعرفة والوعي بمبادئ التمويل الإسلامي. وتشمل المنتجات الاستثمارية المتاحة في السوق منتجات الودائع، وكذلك أنواع الصكوك المختلفة أو السندات الإسلامية والصناديق الإسلامية.
تمثل الصكوك عنصرا رئيسيا لسوق رأس المال الإسلامي، الذي يعد الهيكل الثاني بعد الأسهم. وبمرور السنوات، شهد سوق الصكوك نموا يصل إلى ما قيمته 161,5 مليار دولار، أي ما نسبته 13,9٪ من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية في النصف الأول من عام 2011. وقد شهد النصف الأول من عام 2011 نموا في الإصدارات بنسبة سنوية بلغت 208,5٪ لتصل إلى ما قيمته 47,1 مليار دولار. وخلال تلك الفترة، سيطرت منطقة جنوب شرق آسيا على إصدارات الصكوك بنسبة 70,4٪ (2010: 81,6٪) من إجمالي الإصدارات، بينما بلغت الإصدارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 27,3٪ (2010: 15,6٪).
وتسود التوقعات الايجابية لصناعة الصكوك نظرا للدعم المتواصل من السلطات التنظيمية فضلا عن النمو الاقتصادي القوي والتنمية الحاصلة في الأسواق الناشئة مما يضمن إحياء مشاريع البنية التحتية في كل من أسواق رأس المال التقليدية والإسلامية على حد سواء.
حققت صناعة صناديق الاستثمار الإسلامية نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث امتدت لأكثر من 75 بلدا مع ما مجموعه 608 صناديق وأصول مقدرة تحت الإدارة تبلغ قيمتها 74,5 مليار دولار بنهاية العام 2009، وتوسعت صناعة الصناديق الإسلامية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 20,4٪ بين عامي 2000 و2009. كما ارتفع إجمالي عدد الصناديق الاستثمارية الإسلامية في نهاية عام 2010 بنسبة 12٪ على أساس سنوي ليصل إلى 681 صندوقا، مما يعكس انتعاش السوق العالمية الشاملة بعد الأزمة المالية العالمية. واستمر العدد الإجمالي للصناديق الإسلامية في الزيادة في النصف الأول من عام 2011 بنسبة بلغت 2,6٪ خلال العام حتى تاريخه لتصل إلى ما مجموعه 699 صندوقا بمجموع أصول مقدرة تحت الإدارة بلغت قيمتها 36,3 مليار دولار. وتعد صناديق الأسهم من أكثر صناديق الاستثمار الإسلامية التي تحقق عوائد مجزية نظرا لتعافي العديد من أسواق الأسهم بالتزامن مع النمو الاقتصادي الإيجابي في والثقة الإخاء.
● من الناحية الدينية: تعد ممارسة التمويل الخيري ممارسة للعبادة وتطبيقا للمسؤولية الأخلاقية تجاه الآخرين.
وبمرور الوقت نشهد إمكانات هائلة في نمو صناعة إدارة الثروات الإسلامية، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تزايد عدد السكان من أصحاب الثروات الكبيرة وكذلك تحسن ثقة المستثمرين في الاقتصاد العالمي الذي يتعافى من الأزمة المالية، وذلك فضلا عن العوامل التالية التي ستؤدي إلى دعم النمو ومنها:
قوة الطلب على المنتجات والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
● التدابير الاحترازية التي تتخذها الحكومات والأنظمة التشريعية في العالم للترويج لتطوير التمويل الإسلامي في بلدانها.
● بحث الشركات الكبرى المرتبطة مع الحكومة في الشرق الأوسط والأسواق الناشئة في آسيا (قطاعات التمويل، والعقار، والنقط والغاز، والنقل) عن التمويل لمشاريع البنية التحتية والبناء العملاقة في مناطقها.
● تشجيع التركيبة السكانية، إذ بحلول عام 2020، سيزداد إجمالي عدد السكان المسلمين إلى ما يقدر بنحو 2,5 مليار مسلم من أصل 1,5 مليار حاليا. وتوجد أعلى نسبة كثافة سكانية مسلمة في الوقت الراهن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمجموع مليار مسلم أو ما يشكل 62,1٪ من مجموع السكان المسلمين.
تشمل مخاطر التوقعات الرئيسية تباطؤ الاقتصاد العالمي الناجم عن مشاكل الديون السيادية الأوروبية وآثار انخفاض تقييمات الولايات المتحدة.

## 608 صناديق إسلامية حول العالم وقيمة أصولها 74,5 مليار دولار

أدى الى الهيمنة على قوى السوق وتوجيه النمو، لافتا هنا الى التوقعات التي تسود بشأن التحول الى هذه المنتجات خلال السنوات المقبلة كونها الأكثر شفافية وتنظيما من الناحية الأخلاقية، فضلا عن فقدان الثقة في النظام الاقتصادي التقليدي.